



تقرير مدققي الحسابات



تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي بنك المال الأردني

عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك المال الأردني "شركة مساهمة عامة محدودة" (البنك) وشركاته التابعة (ويشار إليهم معاً بالمجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والبيانات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين وذلك بحسب ما ينطبق على تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة للمنشآت ذات الاهتمام العام في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار إليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، بناء عليه فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.



أ. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية إيضاحات (٢-٣) و (٩) و (٤٥) في القوائم المالية الموحدة

إجراءات التدقيق	امر التدقيق الهام
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">فهم العمليات الرئيسية المتعلقة بعمليات الائتمان في المجموعة، بما في ذلك منح القروض، وتسجيلها، واحتساب مخصصات التدني الخاصة بها، وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في منح القروض وتسجيلها.مراجعة سياسة احتساب مخصصات التدني الخاصة بالمجموعة بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).تقييم نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمجموعة، مع التركيز على منهجيته والتوافق مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).اختيار عينات من التسهيلات الائتمانية، بما في ذلك تلك المعاد جدولتها، لتقييم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التعرضات ضمن المراحل المختلفة.تقييم مدى ملاءمة عملية تقدير المجموعة لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية لعينة من التسهيلات الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات للتعرضات التي انتقلت بين المستويات.قمنا بتعيين خبراء متخصصين لمراجعة المعايير الرئيسية لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية كاحتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر، وقمنا بتقييم التعديلات التي قامت بها الإدارة.تحققنا من ملاءمة معايير تصنيف التعرضات التي استخدمتها المجموعة ودقة احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك شروط الضمانات وقيمتها.قمنا بتقييم اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى التأكد من الدقة الحسابية.تقييم مخصصات التدني لعينة من التسهيلات الائتمانية المتعثرة (المرحلة ٣) وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).	<p>بلغت قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة كما في نهاية العام ٤,١٦١,٤٣٤,٣٣٣ دينار، كما بلغت قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل تلك التسهيلات ٢٥٣,٨٥٢,٨١٤ دينار. تُظهر أهمية هذه المبالغ مدى الحاجة لتقدير مخاطر الائتمان المرتبطة بها بدقة.</p> <p>يتطلب تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، قيام الإدارة باستخدام احكام مهمة وفرضيات معقدة، مما يؤدي إلى درجة عالية من عدم التيقن عند تقدير قيمة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>تقوم الإدارة بتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بهذه التسهيلات وتطبيق نموذج التدني المقسم إلى ثلاث مراحل لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تتضمن هذه العملية تصنيف القروض إلى المراحل ١ أو ٢ أو ٣ ووضع افتراضات حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي.</p> <p>نظرًا لأن التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة تشكل جزءًا كبيرًا من موجودات المجموعة، فإن هناك احتمالية لعدم دقة احتساب مخصص التدني سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو افتراضات غير معقولة.</p> <p>بسبب التأثير الجوهري لهذه الأحكام على القوائم المالية الموحدة، إلى جانب تعقيد عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم اعتبار كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية كأمر تدقيق هام.</p> <p>تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجيات المستخدمة في تقييمه، في المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية وسياسات إدارة المخاطر المتضمنة في هذه القوائم المالية الموحدة.</p>

تقرير مدقي الحسابات

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار، وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في اعمالها كمنشأة مستمرة.



- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نبقي وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيتته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لالغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

ارنست ويونغ/ الأردن
ارنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الاردن
اسامة فايز شخاثره
ترخيص رقم ١٠٧٩ س

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٨ شباط ٢٠٢٦